

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم طيه رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية جمهورية العراق وكالة المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن تعاون العراق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسلطات السعودية في تنفيذ عملية البحث عن الطيار السعودي محمد صالح ناظرة الذي كان العراق قد أسقط طائرته عام ١٩٩١ داخل الأراضي العراقية. والعثور على رفات الطيار المذكور.

ويؤكد السيد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وكالة على استعداد العراق للاستمرار في التقصي عن مصير المفقودين مع الأعضاء في اللجنتين الثلاثية والفرعية التي تمتلك مفقودين فعلا وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كما يلفت انتباه المجتمع الدولي إلى قضية المفقودين العراقيين البالغ عددهم ١٤٢ ١ مفقودا والذين لم تقدم السلطات الكويتية والسعودية أية معلومات بشأنهم ورفضت التعاون والإفصاح عن مصيرهم.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس

الأمن.

(توقيع) محمد الحميميدي

القائم بالأعمال المؤقت

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

أود أن أسترعي انتباهكم إلى أن العراق واستنادا إلى التزاماته القانونية المترتبة عن اتفاقية جنيف وعن قرارات مجلس الأمن والخاصة بالتعامل مع قضية المفقودين، قام بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩ بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسلطات السعودية بتنفيذ عملية للبحث عن أحد المفقودين السعوديين وهو الطيار السعودي محمد صالح ناظرة الذي كان العراق قد أسقط طائرته في عام ١٩٩١ داخل الأراضي العراقية. وقد تمخضت هذه العملية عن العثور على حطام الطائرة الذي تبين من خلال تفحصه من قبل خبير طائرات سويسري محايد يعمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن الطيار لم يتمكن من مغادرة طائرته عند تحطمها كما عثر الفريق المشترك على رفات الطيار وأجرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتنسيق مع السلطات السعودية تحليلا للحامض النووي (DNA) للرفات في أحد المختبرات السويسرية وثبت أنها تعود للطيار السعودي.

نود بهذه المناسبة أن نوضح لسيادتكم بأن تحقيق هذه النتيجة تجاه أحد ملفات المفقودين والتي توصل إليها العراق بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسلطات السعودية إنما يعزز من الموقف الذي طالما التزم به العراق وهو إمكانية تحقيق التقدم في حل هذه القضية الإنسانية عند توفر النوايا الحسنة والابتعاد عن تسييس هذه القضية.

لقد مكثت قضية الطيار السعودي أسيرة اللجنة الثلاثية لمدة أربعة أعوام متتالية. فمنذ عام ١٩٩٧ أعلن العراق عن عثوره على موقع حطام الطائرة وقدم مقترحا بتشكيل فريق عمل مشترك من اللجنة للذهاب إلى موقع الحطام والبحث عن رفات الطيار إلا أنه نتيجة لنهج التسييس الذي اتسمت به تلك اللجنة ولوقوف السعودية بالذات وبمساعدة واضحة من العضوين الأمريكي والبريطاني بوجه تنفيذ مقترح العراق ظلت هذه القضية بعيدة عن الحل.

كما أود أن أبين لسيادتكم أيضا أن ملف الطيار السعودي كان مليئا بشهادات الشهود التي زعمت نجاة الطيار ورؤيتها له في مراكز الاحتجاز العراقية وأن السلطات السعودية كانت منذ عام ١٩٩١ تؤكد ذلك وتتهم العراق باحتجازه، حتى إنها أشارت إلى امتلاكها لأفلام وصور فوتوغرافية للطيار في مراكز الاحتجاز العراقية. وقد نفى العراق منذ عام ١٩٩١ صحة هذه المعلومات ووقع وعائلة الطيار ضحية لهذه الأكذوبة التي أريد منها استغلال هذه القضية الإنسانية لتحقيق أغراض سياسية معروفة، وما ملف الطيار السعودي

إلا أنموذج للمفات المفقودين الكويتيين والسعوديين التي طالما نفى العراق صحة المعلومات الواردة فيها وعدم امتلاكه لأية معلومات تبين مصير أصحابها.

وإننا إذ نعرض لكم هذه الحقائق والنتائج نؤكد موقفنا الذي ينصب على الاستعداد للاستمرار في التقصي عن مصير المفقودين مع الأعضاء في اللجنتين الثلاثية والفرعية التي تمتلك مفقودين فعلا وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

كما نود أن نلفت انتباهكم والمجتمع الدولي إلى قضية المفقودين العراقيين والبالغ عددهم ١١٤٢ مفقودا في الأراضي الكويتية والسعودية والذين لم تقدم السلطات الكويتية والسعودية أية معلومات بشأنهم ورفضت التعاون والإفصاح عن مصيرهم.

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية وكالة